February 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

الدورة السادسة

روما، إيطاليا، 10-12 مايو/أيار 2011

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك: إقامة قاعدة بيانات للمخالفات

المقدمة

1- يضر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل به من أنشطة، بالجهود المبذولة لتشجيع الممارسات المستدامة والرشيدة للصيد، ولحماية البيئة البحرية. وهذا النوع من الصيد هو مشكلة عالمية تضر بأغلب المصايد الطبيعية في العالم. وبفعل عدم وجود شفافية ولا حوافز مالية، تزداد الحالة سوءاً بسبب نقص الرقابة الوطنية على طاقم الصيد وعدم وجود موارد مخصصة لمكافحة هذا النوع من الصيد، وضعف التعاون الإقليمي، ووجود الفساد، وكلها عوامل تؤدي إلى ضعف حوكمة مصايد الأسماك وإلى نتائج غير مقبولة مثل إلحاق أضرار خطيرة بالأطر البيولوجية والبشرية والاجتماعية والبيئية. ولابد من معالجة هذه الظروف إذا أردنا أن ننهض بحوكمة مصايد الأسماك، ونحسن النتائج، ونجد حلولاً لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومكافحته والقضاء عليه[1].

[1] وافقت لجنة مصايد الأسماك في المنظمة في دورتها عام 2011 على أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مازال يشكل تهديداً عالمياً خطيراً لإدارة مصايد الأسماك بصورةٍ مستدامة على المدى البعيد، وعلى صون النظم الإيكولوجية المنتجة والسليمة. ولاحظت اللجنة أن البلدان النامية بالذات تتضرر من هذا النوع من الصيد.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

2- وفي هذا السياق، عقدت المنظمة – بالتعاون مع الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك – حلقة عمل إقليمية لمكافحة هذا النوع من الصيد، في مسقط بعمان (30 مارس/آذار – 2 أبريل/نيسان 2009)[2]. وقد أُبلغت نتائج حلقة العمل إلى الهيئة في دورتها الخامسة. وأعربت الهيئة عن قلقها لوجود هذا النوع من الصيد في المنطقة وتأثيراته، وشجعت الأعضاء على اتخاذ خطوات لمكافحته على جميع المستويات وفي جميع المصايد.

3- كانت سلطنة عُمان قد اقترحت في الدورة الخامسة للهيئة أن تضع الهيئة نظاماً لكتابة التقارير عن مخالفات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتضمن الاقتراح أن يقوم الأعضاء بإبلاغ الأمانة بمثل هذه المخالفات، وأن تقوم الأمانة بتسجيل هذه المخالفات في تقارير. ولوحظ أن هذه الطريقة متبعه في الهيئات الأخرى لمصايد الأسماك، وأن من شأنها أن تزيد الشفافية وأن تدعم الحوار بين الأعضاء من أجل تعزيز إدارة مصايد الأسماك. ورحبت الهيئة بالاقتراح واقترحت أن تتقدم سلطنة عُمان بورقةٍ بشأن هذا الاقتراح إلى فريق العمل المعني بإدارة مصايد الأسماك في دورته الثالثة لاستعراضه والنظر فيه. على أن يعقب استعراض هذه الورقة من جانب خبراء مصايد الأسماك، رفع توصية إلى الهيئة في دورتها السادسة.

الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بإدارة مصايد الأسماك

4- لاحظ فريق العمل أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يثير قلق أعضاء الهيئة، ووافق الفريق على ضرورة إبقاء هذه المشكلة قيد النظر. وأشير إلى أن أحدى طرق مكافحة هذا النوع من الصيد وتخفيف آثاره، هي تشجيع الأعضاء على الترويج للتنفيذ الكامل والفعال للصكوك الدولية. ومن أهم جوانب الترويج لهذه الصكوك، تشجيع التعاون الإقليمي للتأكد من عدم استفادة الصيادين الذين يمارسونه من أفعالهم غير المشروعة. ووافق فريق العمل على ضرورة بذل الجهود التي تكفل إبلاغ الهيئة في دوراتها بتطورات هذا النوع من الصيد لأنه يضر بإدارة المصايد وبالمكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على الأعضاء من مصايدهم.

5- وتلبية لطلب الهيئة في دورتها الخامسة، اقترحت سلطنة عمان نهجاً مفاهيمياً لوضع سجل لمخالفات هذا النوع من الصيد. وقد أثنى فريق العمل على هذا الاقتراح، ووافق بعد مناقشة مستفيضة على إتباع نهج الخطوة خطوة. واتفق على أن تتخذ الهيئة خطوات من أجل: (1) البدء في وضع قاعدة بيانات إقليمية للمخالفات؛ (2) وضع قائمة بالسفن التي يرخص لها الأعضاء بالصيد؛ (3) تشجيع إقامة شبكه إقليمية للرصد والمراقبة والإشراف. ورأى فريق العمل أنه بعد استعراض جدوى خيارات هذه المبادرات الثلاث، سيقوم الفريق بدراسة المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذها.

الاجتماع الرابع لفريق العمل

6- في الاجتماع الرابع لفريق العمل، ومتابعةً للاجتماع الثالث للمضي قدماً مع الفكرة التي طرحت عليه، تقدمت سلطنة عمان بمشروع لصلاحيات دراسة الجدوى. ولوحظ نقص المعلومات الإقليمية المتاحة عن هوية السفن وملكياتها والرقابة اللازمة

[2] المنظمة. 2009. تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 903. تقرير حلقة العمل المشتركة بين المنظمة/الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. المنظمة. روما. صفحة 30. يمكن الحصول على التقرير من الموقع التالي: www.fao.org/docrep/012/i0917e/i0917e00.htm.

لأغراض الرصد والمراقبة والإشراف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات التي كانت متوافرة لم يكن من السهل على أعضاء الهيئة الحصول عليها. ولذا اقترح وضع قاعدة بيانات إقليمية لتوفير المعلومات بسرعة للأعضاء دعماً لجهودهم في مكافحة الصيد غير القانوني وكوسيلة للنهوض بإدارة الموارد.

7- وقد اقترحت سلطنة عمان إجراء دراسة جدوى لمعرفة ما إذا كان من الضروري إنشاء قاعدة بيانات إقليمية لمخالفات الصيد، وقائمة بالسفن المرخص لها بالصيد، ومشروع لتبادل المعلومات عن أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف. وكان هناك تأكيد على ألا تنطوي دراسة الجدوى على أي التزامات على الأعضاء، وأن تبحث نتائج الدراسة في اجتماع قادم لفريق العمل، وهو ما سبق الاتفاق عليه في الاجتماع الثالث للفريق، قبل اتخاذ أي إجراء جديد.

8- كانت هناك مناقشات مستفيضة بشأن هذا الاقتراح، وأثيرت مسائل تتعلق بالحاجة إلى إشراك وكالات وطنية أخرى مسؤولة عن أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف، مثل حرس الحدود إذا تخطى المشروع مرحلة الجدوى. ولوحظ أثناء المناقشات أوجه الشبه والاختلاف بين الأعضاء من حيث خصائص قطاع مصايد الأسماك في كل منها. وأوضح بعض الأعضاء، أن لديهم بالفعل أنظمة شاملة للترخيص للسفن ورصدها.

9- ووافق فريق العمل على المضي قدماً في دراسة الجدوى وعلى ضرورة إدراجها ضمن المشروعات التي ستنفذها الهيئة[3]. ولكن الفريق عدل عنوان دراسة الجدوى ليصبح ''دراسة جدوى لاستعراض وضع قاعدة بيانات إقليمية للمخالفات، وقائمة بالسفن التي يرخص لها الأعضاء بالصيد، وإنشاء نظام لتبادل المعلومات بشأن الرصد والمراقبة والإشراف''. ويتضمن المرفق 1 صلاحيات دراسة الجدوى.

الإجراء المطلوب من الهيئة

10- الهيئة مدعوة إلى النظر في مشروع صلاحية دراسة الجدوى لاستعراض وضع قواعد بيانات إقليمية للمخالفات، وقائمة للسفن التي يرخص لها الأعضاء بالصيد، وإنشاء نظام لتبادل المعلومات بشأن الرصد والمراقبة والإشراف، بحيث يمكن للهيئة أن تنفذ هذه الدراسة في دروتها السابعة.

[3] ترد دراسة الجدوى تحت عنوان المشروع 10 في المرفق 3 بالوثيقة RECOFI/2011/6.

المرفق 1

مشروع صلاحيات دراسة الجدوى لاستعراض وضع قواعد بيانات إقليمية للمخالفات، وقائمة للسفن التي رخص لها الأعضاء بالصيد، وإنشاء نظام لتبادل المعلومات بشأن الرصد والمراقبة والإشراف

الأسباب المنطقية[4]

1- من أكبر التحديات التي تواجه إدارة مصايد الأسماك والسلطات التنفيذية في المنطقة الخاضعة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، عدم وجود فرصة للحصول على المعلومات الإقليمية عن هوية سفن الصيد وملكيتها ومراقبتها. وكما جاء في الورقة التي قدمت إلى الاجتماع الثالث لفريق العمل الذي اجتمع في الدوحة بقطر (20-22 أكتوبر/تشرين الأول 2009) فإن الهيئة – باعتبارها جهاز إقليمياً لمصايد الأسماك – عليها دور قوي ينبغي أن تقوم به في تشجيع إدارة المصايد الإقليمية. وتماشياً مع الاتفاقيات والمبادرات الدولية فيما يتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يمكن للهيئة أن تشرع في وضع قاعدة بيانات إقليمية تتضمن تسجيلاً كاملاً لجميع أنواع مخالفات الصيد التي تقوم بها السفن التقليدية والمعلومات الرئيسية الأخرى التي تتعلق بمن يشغّلون هذه السفن، وخصائص السفن، وتفاصيل عمليات الصيد، وكميات المصيد وتركيبته. ومن الممكن تقاسم هذا النوع من المعلومات بين أعضاء الهيئة، واستخدامه كجزء من نظام للإنذار المبكر لغرض تقليل المخاطر وتحسين كفاءة إجراءات الإدارة.

2- بناء على دراسات الحالة ذات الصلة من الأقاليم الأخرى، ينبغي أن تغطي دراسة الجدوى جميع المسائل المتعلقة بوضع نظام لقاعدة بيانات إقليمية. ومع ذلك، فإن الدراسة ينبغي أن:

- تحدد (بالتعاون الوثيق مع الهيئة والأعضاء) مجال التسجيل في النظام المقترح لقاعدة البيانات، ومحتوياتها وشكلها؛
- تستعرض بصورة شاملة الأوضاع الجارية فيما يتعلق بالاحتياجات من المعلومات الأساسية، وحصر مصادر المعلومات الرئيسية، والمشروعات الوطنية للرصد والمراقبة والإشراف، والسياسات والممارسات الوطنية الحالية فيما يتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف، والقدرات الوطنية (البشرية والمالية، والتكنولوجيا ذات الصلة) على تلبية الاحتياجات، والسياسات المتعلقة بالحصول على المعلومات والبيئة الحالية لإقامة الشبكات (إن وجدت) التي تضم جميع البلدان الأعضاء في المنطقة؛
- تعطي تقييماً كاملاً للعوامل المهمة، مثل التكنولوجيا ومتطلبات النظام بما في ذلك إمكانية تشغيل هذه العوامل، والمتطلبات من المعلومات، والجدوى الاقتصادية والقانونية والتشغيلية، وإبراز أي عناصر رئيسية ينبغي الانتباه إليها عند وضع نظام فعال للرصد والمراقبة والإشراف؛
- توصي بخطوط توجيهية وإطار لمجموعة تمثل الحد الأدنى من البيانات التي يرفع بها تقارير فيما يتعلق بشكل البيانات، ونوعها، ونهج المراسم والحوكمة لتقديم البيانات؛
- توصي بخيارات مختلفة لإعداد سجلات إقليمية لمخالفات الصيد والحصول على هذه السجلات، كجزء من آلية إقليمية لإدارة المعرفة، وأن تدعم مثل هذه الخيارات بتقديرها لتكاليف التنفيذ والصيانة في الأجل الطويل؛

[4] تمت صياغة الاقتراح وتقديمه بمعرفة وزارة الثروة السمكية في سلطنة عمان. والمرجو ملاحظة أن مشروع هذه الصلاحيات مطروح للتعليق.

- توصي بإجراءات عملية ومبررة لمواجهة أي عقبات يمكن أن تكون محسنة لصنع القرار وتزيد من تبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء من أجل مكافحة الصيد غير القانوني؛
- تحدد المتطلبات الأساسية لضمان إقامة روابط مناسبة مع قواعد البيانات الأخرى ذات الصلة والمبادرات المتعلقة بإقامة الشبكات.